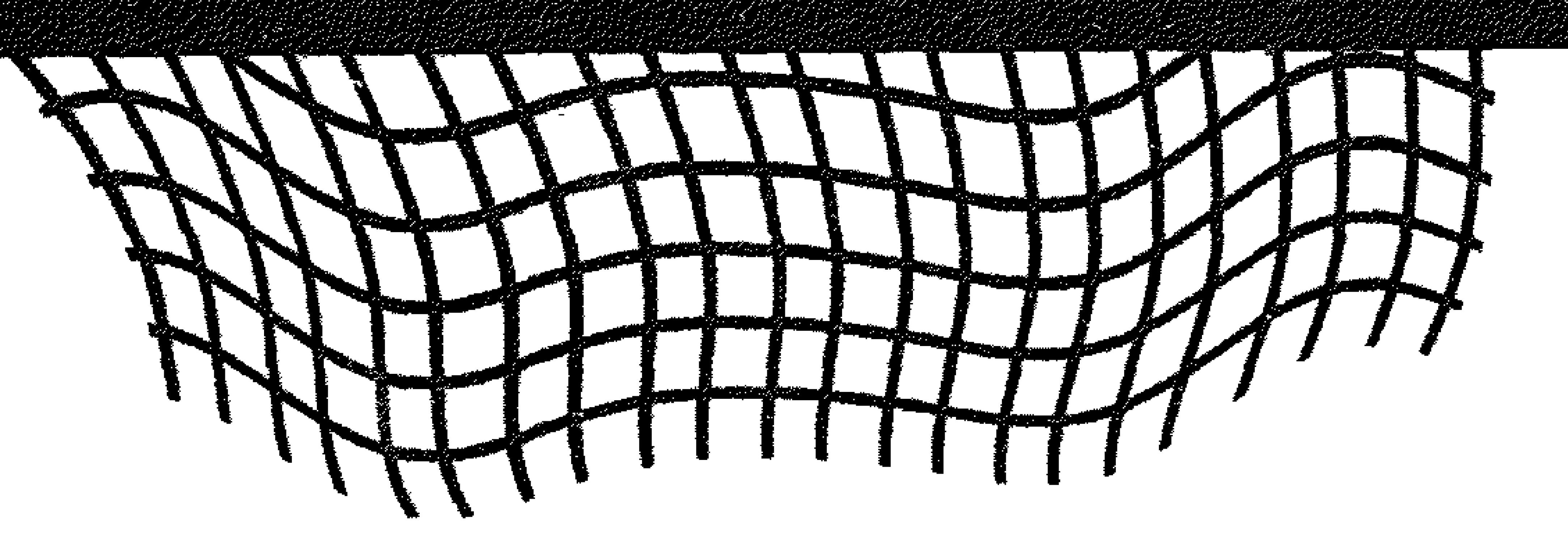
# دور المرأة السياسى فى المجتمع المصرى






د.عبد الله هدية



اهداءات ٢٠٠٤
المجلس الأعلى للثقافة
القاهرة

المجلس الأعلى للثقافة
لجنة العلوم السياسية

# الدور السياسى للمرأة
# فى
# المجتمع المصرى المعاصر

إعداد
د. عبد الله هـــدية




٢٠٠١

## الحقوق والمشاركة السياسية للمرأة

بالرغم من أن المرأة المصرية حصلت على حقوقها السياسية منذ ما يقرب من نصف قرن أو أقل قليلاً إلا أن الموضوع مازال يحظى بأهمية كبيرة فى الآون الاخيرة ، وذلك لبروز قطاعات كبيرة تتزايد انتشاراً ونفوذاً يوماً بعد يوم ، تحاول أن تعود القهقرى ، ليس بحقوق المرأة السياسية فقط ، أى انكار هذه الحقوق عليها وسحبها منها ، وإنما بالمرأة ككل ، ككائن يدخل فى نطاق المحرمات ويتعين عدم الاقتراب معه وحبسه داخل جدران المنازل وأسوار البيوت والحجرات ، ويصدر هذا الفكر تحت حجج ومقولات متنوعة تدور فى نطاق من التفكير الدينى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى .

وكان من المعتقد أن هذه الموضوعات وحقوق المرأة عامة والسياسية خاصة ، أصبحت أموراً راسخة وبديهية إلا أن المجتمع المصرى فى مسيرته نحو التطور تعتريه مصاعب متعددة بفعل قوى اجتماعية وسياسية وداخلية وخارجية تؤثر تأثيراً بالغاً على سياق تطوره ، وترتد به الى مجاهل سحيقة من التخلف والتأخر .

ومازالت إلى اليوم المعارك تدور والمماحكات الجدلية قائمة وصليل السيوف مسموعاً .. تهدأ المعارك فترة ثم تعود تشتغل مرة أخرى ، كأنه كتب على مجتمعنا المصرى أن يدور فى نطاق البديهيات والمسلمات ، لا يبارحها بالرغم من أن دولاً كثيرة فى العالم كانت خلفه بمراحل ثم بزته فى مدارج التطور والرقى .

واذا كانت مصر جزءاً من العالم العربى والإسلامى ، وتشترك مع دول أوربية فى الاطلال على حوض البحر المتوسط ، الأمر الذى يتعين معه أن نشير الى مجمل حال المرأة فى هذه البلدان .. إن النظرة السريعة تنبىء بأن حقوق المرأة السياسية فى دول مثل ايطاليا وفرنسا باتت مستقرة بالرغم من أنها لم تحصل عليها بهوادة ، فطالما وقفت الكنيسة الكاثوليكية – عامة – ضد هذه الحقوق وما زالت المرأة هناك تكافح للحصول على مزيد من الحقوق تتعلق بالمساواة فى الأجر وحقها فى جسمها أى الحمل والولادة والإجهاض .. أما غالبية الدول العربية والإسلامية فما زالت لا تعترف

للمرأة إلا بأقل الحقوق ، سواء عامة أو سياسية ويبدو أنه على المرأة فى هذه البلاد أن تقطع شوطاً طويلاً ومسيرة شاقة قبل حصولها على حقوقها كاملة بالرغم من الرفاهية التى تعيش فيها .

ولا نستطيع أن نتحدث عن المشاركة السياسية للمرأة دون أن تحصل على هذه الحقوق السياسية وتستقر ولا ينازعها فيها أحد ، فالبحث هنا تختلط فيه الحقوق السياسية لها بمشاركتها فى هذه الشئون السياسية فى المجتمع ، اختلاطاً لا يقبل الفصل ، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضه بعضاً ارتباط الأصل بالفرع بحيث يصير نسيجاً واحداً ولحمة واحدة حيث تتقرر الحقوق وتصبح شيئاً بديهياً للمرأة وتأتى المشاركة كتجسيد عملى وممارسة واقعية لهذه الحقوق .. ولذا سنعمد إلى تقسيم هذا البحث إلى جزئين: الأول : نناقش فيه مسألة الحقوق السياسية للمرأة بكل مشتملاتها وملابساتها ومن مختلف الزوايا ، والثانى نعالج فيه قضية المشاركة .

# الفصل الأول

## حقوق المرأة عامة

على أنقاض العصر الإقطاعى الذى كان الإنقسام الطبقى فيه حاداً بين طبقة قليلة من النبلاء تملك الأراضي ومن عليها من مواشي وأرقاء : رجالاً ونساءاً .. شيدت الطبقة البرجوازية المنتصرة بنيانها القانونى الذى يحافظ على مصالحها وامتيازاتها ، حيث جرد هذا البنيان الإقطاعيين من جميع امتيازاتهم وأعطى على المستوى « اللفظى » الناس كلمات الحرية والمساواة والاخاء، وأنبثق من ذلك نظام الانتخاب المقيد الذى حصر حق الانتخاب فى أفراد الطبقة البورجوازية ذاتها حارماً منها الفئات الدنيا من العاملين فى قطاعات الانتاج المختلفة .. إذا اشترط فيمن يمارس حق الانتخاب أن يكون قد نال قسطاً من التعليم وأن يكون مالكاً لعقار تبلغ قيمته حداً معين أو يحوز مبلغاً من المال لا يقل عن قدر معين .. وكان من الطبيعى أن لا تتوافر هذه الشروط إلا فى أفراد الطبقة البورجوازية ذاتها فهى القادرة على شراء التعليم حيث كان يتكلف نفقات باهظة وهى التى تحوز قدراً معيناً من المال .. ويعنى أن البورجوازية أقامت دولتها وقوانينها ونظمها .. غير أن سهام النقد المتوالية لهذه النظم والأزمات المتعددة التى مرت بها بعد أن نظم العاملون أنفسهم فى نقابات وجمعيات بدأت تشق طريقها داخل أبنية الدولة البورجوازية وتفرض وجهات نظرها ملوحة بالتظاهر والإضراب العام وبالتالى شل العمل ومطالبة بالمشاركة السياسية .. أضطرت البورجوازية أن تعدل من نظام الانتخاب لمؤسسات الدولة الدستورية والسياسية .. ومن أجل تنظيم هذا الحق وضعت مجموعة من الشروط لا ترتفع به الى الانتخاب المقيد وإنما تنظمه وتوضح استعماله ولكنها لا تهدر أصل الحق وهو حق الأفراد فى الانتخاب العام .. ولعل أهم هذه الشروط المنظمة لممارسة هذا الحق كان شرط السن والصلاحية الأدبية والصفة العسكرية والنوع .. بمعنى أنه لم يتقرر حق

---

يعتمد هذا الجزء على كتابات ومقالات : د. عبد الله هدية « عن المرأة وحقوقها السياسية »

الانتخاب العام للمرأة مباشرة وإنما ظلت المرأة محرومة فترة قد تطول أو تقصر وفقاً لكل مجتمع وحسب تطوره وعقلية التفكير السائده فيه ووضع المرأة ذاته .

وتعد ولاية ويومنج بالولايات المتحدة الأمريكية أول ولاية أعترفت للمرأة بالحقوق السياسية حيث تم ذلك فى سنة ١٨٦٩ ، ثم تابع انتشاره فى الولايات الأخرى ابتداء من سنة ١٨٩٠ حتى عم كل أنحاء الولايات التحدة الأمريكية ١٩٢٠ . وقررته بريطانيا ١٩٢٨ وتركيا ١٩٣٨ وفرنسا ١٩٤٤ وايطاليا ١٩٤٥ .. وفى الدول العربية مصر ١٩٥٦ وسوريا ١٩٥٠ وتونس ١٩٥٩ وليبيا ١٩٦٤ والسودان ١٩٦٥ .

## حجج المعارضين لحقوق المرأة السياسية :

ولكن حجم المعارضين لتعزيز حق الانتخاب للمرأة فى المفهوم القديم الذى لا يسوى بين دورها فى الحياة ودور الرجل والذى يرى وظيفتها الأساسية انجاب الأطفال ورعايتهم والقيام على الشئون المنزلية وما خلا ذلك فمن وظيفة الرجل ولا سيما النشاط السياسى فى الدولة ، يضاف إلى ذلك أن المرأة لا تؤدى الخدمة العسكرية كالرجل حتى تتساوى معه فى المجتمع ، ولذا من الطبيعى ألا تتمتع بالحقوق التى يتمتع بها الرجل فى الدولة .. ويذهب غلاة أنصارهم الى عدم تقرير حق الاقتراع العام أبعد من ذلك حيث يرون أن التسليم بحق ، الانتخاب العام للمرأة سيؤدى إلى تفكك الأسرة وانشقاقها وبالتالى تقويض المجتمع ، ويعزى ذلك إلى توفير الإحساس لدى المرأة بأنها مساوية للرجل مما يخلق لديها الميل إلى إثارة المنازعات والبلبلة لتؤكد ذاتها وكيانها .

## حجج المؤيدين لحقوق المرأة السياسية :

يرى هؤلاء أن الحجج السالفة تبعد عن الصواب وتجافى العقل والمنطق ، فالتقسيم الوظيفى للجنسين فى المجتمع ما هو إلا تقسيم من صنع الرجل ويعود إلى أن الرجل هو الذى يتحمل العبء الاقتصادى فى المجتمع وبالتالى فهو الذى يقرر عدم صلاحية المرأة فى الممارسة للأعمال العامة ، غير أن سياق التطور التاريخى يتنافى مع ذلك ، ففى عهد الأسرة الأمية – أى التى تقودها الأم – كانت المرأة تلعب الدور الأساسى فى الناحية الاقتصادية وبالتالى كان لها دور السيطرة فى المجتمع ، كما كانت قادرة على الاشتراك فى النشاطات الاقتصادية وتأديتها ، وتمارس اليوم وظائف عدة كانت لفترة قليلة خلت ، حكراً على الرجال وحدهم كما أثبتت التجربة أنها تستطيع أن تقوم بعملها بكفاءة ونجاح ، إذا هيأ لها المجتمع أسباب العمل وحسن أدائه كانشاء دور الحضانة لرعاية الأولاد فى فترات العمل وتوفير وسائل المواصلات المريحة ... الخ .

وتقوم المرأة أيضاً بدور فعال فى مجال الحرب والقتال عندما تتولى شئون التمريض والإسعاف فى المستشفيات بل أنها تشارك فى القتال نفسه ، وقد فرضت عليها كثير من الدول الحديثة اليوم تأدية الخدمة العسكرية شأنها شأن الرجال وأثبتت فى ذلك كفاءة عالية .

ولم يؤد اشتراك النساء فى حق الانتخاب وفى الحقوق العامة الى انهيار الأسرة والمجتمع بل بالعكس ، لقد استطاعت أن تسد ثغرات عديدة فى التشريعات الاجتماعية مما قوى وحدة الأسرة ووزع أعباءها وأثبتت معونة ملموسة فى محاربة الجريمة ورعاية الطفولة من الجنوح والتشرد .

ويتعين على المجتمعات المختلفة أن تطور مناهجها التعليمية وبرامجها الإعلامية لتصحيح النظرة بين الجنسين ، عنصرى الأمة ، أى تهتم بالتنشئة الاجتماعية وتهتم كثيراً عن طريق البرامج التعليمية والتهذيبية بقضية المرأة وتثقيفها ، فهى أم الأجيال وعن طريقها - فى الأصل - يتربى الأطفال ويتلقوا كثيراً من المبادىء والقيم ، فإذا كانت أماً متعلمة مثقفة معتزة بأسرتها ووطنها شب الأطفال متشبعين بتعاليم صحيحة حول كثير من القضايا التى تعاونهم فى حياتهم فأسهموا أساساً فى الدفاع عن بلدهم والفخر بأوطانهم فأرتقت بهم وارتقوا بها .

ويزعم البعض - لاسيما المفكرون البورجوازيون فى أوربا - أن الأحزاب اليسارية تعارض حق الاقتراع العام للمرأة لأن المرأة بطبيعتها محافظة ولا تميل إلى الاتجاهات المغامرة .

ونعتقد أن هذا الزعم يخالف الواقع تماماً ، فالأحزاب اليسارية فى أوروبا هى التى كانت تنادى بتحرير المرأة وإعطائها حقوقها السياسية ، على عكس الأحزاب اليمينية ففى فرنسا مثلاً تأخر حق اعطاء المرأة حقوقها السياسية حتى ١٩٤٤ لأن الأحزاب اليمينية والكنيسة الكاثوليكية كانت تعارض ذلك خشية التغيير فى الجسم الانتخابى ، وبالرغم من ذلك فإن المرأة - الأغلبية - كانت تصوت لصالح اليمين ، عندما نالت حقوقها السياسية .. وهذا العيب لا يكمن فيها وفى طبيعتها المحافظة وإنما فى التربية الفكرية والتنشئة الاجتماعية التى أحاطت بها فى تشكيل مبادئها وآرائها من الفكر والثقافة السائدة فى المجتمع التى تتلقاها عبر المدارس والأجهزة الإعلامية شأنها فى ذلك شأن الرجل بل أثبتت التجربة أنها أكثر اهتماماً بالقرارات السياسية والاقتصادية التى تعكس نفسها على ميزانية الأسرة ودخلها ، فكثير من النساء صوتت ضد « ديجول » المحافظ فى فرنسا عندما أحست أنه لا يولى القضايا الداخلية لا سيما الاقتصادية التى تعكس نفسها على رفاهية الأسرة وسعادتها عناية كافية .

## الشريعة الإسلامية بين التحريم والتأييد

### أولاً : الإسلام يحرم المرأة من الحقوق السياسية :

### أدلة من القرآن :

فضل الله الرجل على المرأة ، فالرجل يقوم على الأسرة والمجتمع ، له الولاية على المرأة فى المنزل وخارج المنزل ، ولذا هو الملزم بالانفاق على الأسرة ، وله حق تأديب المرأة إذا عصت أو عندما تخرج عن حدود الطاعة .. « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ..» سورة النساء (آية ٣٤) « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة .. » سورة البقرة (آية ٢٢٨) « ولاتتمنوا بما فضل الله به بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن .. » سورة النساء (آية ٣٢) .

ويرى الأمام أبو بكر العربى : إن الله جعل القوامة للرجل ، لأجل تفضيله عليها فى كمال العقل والتمييز ، كمال الدين والطاعة فى الجهاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وبذله لها المال من الصداق والنفقة .

ويقول الزمخشرى فى هذا المعنى « .. إن الولاية إنما تستحق بالفضل لا بالتغلب والاستطالة والقهر .. » ، وقد ذكروا فى فضل الرجال العقل والحزم والقوة والكتابة فى الغالب والفروسية والرمى ، وأن منهم الأنبياء والعلماء وفيهم الإمامه الكبرى والصغرى ، والجهاد والآذان والاعتكاف .. وهم أصحاب اللحى والعمائم ، وبسبب ما أخرجوا من نكاحهم من أموالهم فى المهور والنفقات .

ويؤكد على ذلك الإمام الرازى بقوله « إن التفاضل بين الذوات العاقلة يكون بأمرين » العلم والقدرة ، وقد بحثنا فوجدنا أن الرجل أكثر تماماً علماً وأكثر قدرة إما بالقوة وإما بالعقل » .

**قرار المرأة فى المنزل :**

يرى البعض أن القرآن كلف المرأة بالبقاء فى بيتها لا تبارحه إلا للضرورة الملزمة ، ومكسية بثوب الفضيلة لأنها مأمورة بالاحتجاب عن الرجال وعدم الاختلاط بهم فيقول الله سبحانه وتعالى : « وإذا سألتموهن متاعاً فاسألوهن وراء حجاب .. » سورة الأحزاب ( آية ٥٣) « وقرن فى بيوتكن ولاتبرجن تبرج الجاهلية الأولى .. » سورة الأحزاب ( آية ٣٣) « ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن .. » سورة النور (آية ٣١) « فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض .. » سورة الأحزاب (آية ٣٢) « يأيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين ، يدنين عليهن من جلابيبهن، ذلك أدنى ان يعرفن فلا يؤذين .. » سورة الأحزاب (آية ٥٩) .. وهكذا يستدل من مجموع هذه الآيات أن مستقر المرأة هو المنزل ، وعليها أن تبتعد عن زحمة الحياة السياسية ، وعليها سلوك السبيل القويم والطريق السوى إذا خرجت من المنزل بعد إظهار زينتها وأن يكون كلامها موجزاً وفاصلاً ..

**أدلة من السنة :**

يرى أصحاب الرأى السالف أن السنة جاءت لتفصل ما أجمله القرآن الكريم فالرسول عليه الصلاة والسلام ينهى عن تولى المرأة الوظائف العامة بقوله « لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة .. » ويعتبر هذا فى نظرهم توجيهاً عاماً من الرسول عليه الصلاة والسلام بمنع كل امرأة فى أى عصر من أن تتولى أى أمر من أمور المسلمين.

وروى - أيضاً - عن الرسول الكريم قوله « إذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم جهلاءكم وأمركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير من ظهرها » . كما « أن المرأة راعية على بيت زوجها وولده وهى ناقصة عقل ودين » ولذا من الخطورة الخروج إلى الحياة العامة ، يقول النبى صلى الله عليه وسلم « ما رأيت ناقصات عقل من النساء » وأن المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان » ولذا فالمرأة ممنوعة من مخالطة الرجال وغشيان مجالسهم .. كما أن الرجل ممنوع من الخلوة بالمرأة « ولا يخلون رجل بامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما » .

**الإجماع :**

ترى لجنة الفتوى فى الأزهر « على الرغم من أن الصدر الأول من الإسلام كان فيه كثير من المثقفات بل فيهن من يفضل الكثير من الرجال المسلمين كأمهات المؤمنين، ولم يثبت شيئاً مع هذه الولايات العامة قد أسند إلى المرأة لا مستقلة ولا مع

غيرها من الرجال ، مع أن الدواعي لاشترك النساء مع الرجال في الشئون العامة كانت متوفرة ولم تطلب المرأة أن تشترك في تلك الولايات ولم يطلب منها هذا الاشتراك ، ولو كان ذلك مسوغ من كتاب أو سنه ، لما أهملت مراعاته من جانب الرجال والنساء بإطراد » .

## دليل المصلحة :

أن العلة في الولايات والوظائف العامة وتولية الرجل عليهما هو الكفاءة الدائمة والمرأة تنقصها هذه الكفاءة لأنها تتميز بخصائص جسمانية ونفسية معينة تقلل من كفاءتها .. وأن مبدأ المصلحة هو « منع المفاسد مقدم على جلب المنافع » يتحقق بحرمان المرأة من مزاولة الحقوق السياسية وأن الذى يقتضيه الأنصاف هو أن المرأة كلفتها الفطرة أعباء جساما لا تكلف من أعمال التمدين إلا بما هو خفيف ولايمكن أن يفرض عليها أن تخرج من البيت كالرجال لتكون معهم على قدم المساواة في القيام بأعمال السياسة والقضاء والإمامة والدفاع » .

بيد أن هذا لا ينفى أن المرأة مؤهلة بحسب طبيعتها للقيام ببعض أعمال مثل التدريس للبنات والتمريض وعلاج المرضى من النساء ، فهذه الأعمال لا تعد من الولاية العامة .

## ثانياً : الرأى المؤيد لمنح المرأة الحقوق السياسية :

نستطيع أن نلمس من مجموع هذا الرأى ، رأى الفقهاء القدامى الذين يرون أن النص يمنع المرأة من الولاية الكبرى أى رئاسة الدولة ، ويرى الإمام أبو حنيفة جواز أن تتولى المرأة القضاء في الأموال بقبول شهادتها في الأموال ولأن القضاء كالشهادة والشهادة في نظرهم من الولاية العامة .

ويرى الفقهاء المحدثون مثل الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ محمود شلتوت والدكتور محمد يوسف موسى ، جواز أن تمارس المرأة حق الانتخاب وجواز أن تكون عضواً في المجالس النيابية وأن تتقلد الوظائف العامة دون رئاسة الدولة .

والقاعدة العامة في القرآن ، هي مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات ، إلا أن ما ستثنى بنص صريح – فكل حق للرجل يقابله واجب عليه تجاهها وكل حق لها يقابله واجب عليها تجاهه ، يقول الله سبحانه « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف » ويقول سبحانه وتعالى « ولقد كرمنا بنى آدم » دون تفرقة بين الرجال والنساء .

ويذكر الله سبحانه وتعالى « المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر .. » سورة التوبة (آية ٧١) ويعنى هذا أن الله جل علاه

يقرر الولاية المطلقة للمرأة والرجل ، فهما شركاء فى سياسة المجتمع ، وأن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ليست إلا أوامر بالمعروف ونواهى عن المنكر ، كما أن الله أمر الرسول عليه الصلاة والسلام بقبول بيعة النساء أسوة بالرجال على السمع والطاعة والقيام بحدود الشريعة وأحكامها « يأيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولايعصينك فى معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم .. » سورة الممتحنة ( آية ١٢ ) .

كما أن المرأة والرجل من أصل واحد « يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله .. » سورة النساء ( آية ١ ) .

وتدل مجمل هذه الآيات بإنسانية المرأة وبكل الحقوق والتكاليف والتبعات وأن مناط هذا التكليف هو العقل ، وأن الله ينظر نظرة متساوية للمرأة والرجل . « وما خلق الذكر والأنثى إن سعيكم لشتى فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى .. » سورة الليل (آيات رقم ١٠) . كما أن للمرأة القدرة على المجادلة والرأى القويم فيما يتعلق بشئونها « قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها وتشتكى إلى الله والله يسمع تحاوركما ، إن الله سميع بصير .. » سورة المجادلة (آية ١ ) كما أن المرأة تحملت تبعات الملك وقامت بإدارته على أساس الشورى ، يقول الله سبحانه ، « قالت يا أيها الملأ أفتونى فى أمرى ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون ، قالوا نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظرى ماذا تأمرين ؟ قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون .. » سورة النمل (آية ٣٢:٣٤) .

أن هذه الآية تدل على أن المرأة قادرة على تدبير الملك وسداد الرأى وحسن السياسية .

## أدلة من السنة :

قبل الرسول الكريم أمان أم هانىء لأحد الكفار ، عندما جاءت إلى الرسول تشكو علياً بن أبى طالب الذى أراد قتل رجل ، فقال الرسول « أجرنا من أجرت يا أم هانىء » .

وعمل الرسول الكريم بإستشارة زوجته أم مسلمة يوم الحديبية ، عندما أمر الرسول المسلمين ولم يجبه أحد فأشارت عليه بأن يخرج ولا يكلم أحد منهم ، وينمر يديه ويحلق رأسه ، وأنهم يفعلون كما فعل .. وقد كان وأطلق عليها يومئذ مستشارة الرسول .

وفى التاريخ الإسلامى كثير من الأحداث والوقائع التى تشير إلى أن المرأة التى جادلت عمر بن الخطاب فى طلبه عدم زيادة المهور ، فقالت له ألم تسمع قول الله ، « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج واتيتم احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتاناً وإثماً مبينا ..» سورة النساء (آية ٢٠) فاقتنع عمر وطلب المغفرة من الله وقال « كل الناس أفقه من عمر » .

كما كانت عائشة فقيهة مجتهدة ، يؤخذ عنها ، وخرجت تطالب بإقامة حد على البغاة الذين قتلوا الخليفة عثمان بن عفان إطفاء الفتنة وإصلاحاً للناس .. وكانت ترى أنها قادرة على المشاركة فى شئون السياسة والحكم إلى حد خروج على رأس جيش على كرم الله وجهه ، كما يحدثنا التاريخ الإسلامى عن دور زوج عثمان بن عفان « نائلة بنت رافضة » التى كانت تشير عليه ما ينبغى أن يفعله فى أمور الدولة ، وقد كان أيضاً للخليفة الرابع على بن أبى طالب فريق من النساء يشاركن فى الدفاع ويمدونه بالمال والسلاح والطعام والسقاء .

## الرأى القائل بأن الحقوق السياسية للمرأة مشكلة اجتماعية وسياسية :

يستند أصحاب هذا الرأى وعلى رأسهم الدكتور عبد الحميد متولى إلى عدة أسانيد تتبلور فى الأمور التالية :

( ١ ) لا يوجد حكم من الأحكام الشرعية يحرم المرأة من حقوقها السياسية .

( ٢ ) ينظر المشرع إلى البيئة السياسية والاجتماعية التى يريد أن يشرع لها لا إلى المشاكل القانونية والفقهية ، فالبيئة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هى التى تفرض على المشرع أن يسلك طريقاً معيناً فى وصفه تشريعات تنسجم مع مقتضيات هذه البيئة ومشاكلها . فإذا كانت البيئة تشكو من قلة عدد الرجال فإن التشريعات التى تخدم هذه البيئة تتوجه إلى افساح المجال للمرأة لكى تشارك فى مختلف الشئون حتى تسد النقص الظاهر فى الإدارة أو فى أى مجال من مجالات الإنتاج .

( ٣ ) لا يجوز تقليد البلاد الأجنبية فى كل شىء ولا يجوز القول بأن البلاد التى تجيز للمرأة المشاركة السياسية بلغت شأناً من الرقى والتقدم ، فنيوزيلاندا مثلاً منحت حق الانتخاب للمرأة فى ١٩١٩، وتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٢٠ ، وبولندا ١٩٢١ ، ورومانيا ١٩٢٣ ، وتركيا ١٩٢٤ ، ولا يمكن أن نعتبر هذه البلاد أكثر رقياً من فرنسا التى قررت حق الانتخاب للمرأة عام ١٩٤٤ ، كما أن سويسرا سمحت به ١٩٥٩ - ١٩٦٠ .

( ٤ ) يرى بعض علماء النفس أن الوظيفة الأساسية للمرأة هى الأمومة وتربية الأطفال فغياب الأم عن أطفالها ساعات طويلة خارج المنزل يؤثر فى وجدانهم وتكوينهم النفسى ، كما أن الأم تتعرض فى عملها خارج المنزل للضغوط نفسية عميقة تؤثر على شخصيتها وعلى تعاملها مع أطفالها . كما أن المرأة لا تميل إلى الإنهماك فى النشاط السياسى وإنما بحكم طبيعتها هى أقرب الى المهن الأدبية والكتابية والموسيقى والخدمات الاجتماعية .

غير أن البعض يفند تماماً هذه الحجج بمقولة أنه لا يوجد أعمال تناسب طبيعة المرأة بقدر ما تلعب التنشئة الاجتماعية الدور الأساسى فى توزيع الأدوار ، بمعنى أن هذه التقسيمات عدا وظيفة الأمومة - تقسيمات آتية من المجتمع وليست طبيعية ، فبحكم توجيه المجتمع وتقاليده وقيمه هى التى تؤثر فى الأفراد وترسم للمرأة هذا الدور ، فالطبيعة البشرية معقدة ، فشخصية المرأة لا تخضع فقط لمقتضيات طبيعتها بل هى تخضع أيضاً للظروف الخاصة بالتطور الاجتماعى والاقتصادى فى عصرنا الحديث ، فقد عملت المرأة منذ أقدم العصور فى زراعة الأرض وعملت فى الصناعة فى بدء الثورة الصناعية فى أوروبا والاتحاد السوفيتى ( سابقاً ) . أما الحجة التى تقول بنقص عقل المرأة وسيطرت العاطفة على تصرفاتها ، فإن هذه السمة تختفى تماماً بتربية المرأة ونوع عملها وخبرتها فى الحياة . لكل هذا يجب أن تحل المسألة فى ضوء ظروف البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، ففى أيام الحروب قامت المرأة بأشق الأعمال ، ففى بداية عهد هتلر ١٩٣٣ استبعدت المرأة من ميادين الصناعة والتجارة إلا أن ظروف الحرب اقتضت بأن تندمج فى كل هذه النشاطات ، ويدل هذا على أن ظروف البيئة ومقتضيات الصالح العام هى التى تقوم بدور هام فى منح المرأة حقوقها السياسية من عدمه .

**تعقيب :**

إن الرأى الذى يحرم المرأة من الحقوق السياسية مستنداً إلى قوامة الرجل ، يرى البعض أن هذه الآية وردت وسط آيات تتعلق بالنكاح والطلاق فيقول الله تعالى « وأن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم .. » سورة البقرة (آية ٢٢٧) . « والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحاً ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم ..» سورة البقرة (آية ٢٢٨) « والطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان .. » سورة البقرة (آية ٢٢٩) .

ويقول الماوردى فى تفسير الدرجة « أنه من حقوق النكاح للرجال رفع العقد دونها ويلزمها إجابته إلى الفراش وتلزمه إجابتها » .

وتفسير جماعة كبار العلماء بالأزهر الدرجة بمعنى الرعاية والمحافظة على الحياة الزوجية وشئون الأولاد .

وعلى هذا فكل الآيات فى هذا الصدد خاصة تلك التى تتحدث عن حق التأديب للرجل فى حالة النشوز قاصرة على الحياة الزوجية بين الرجل والمرأة ولا يعول عليها فى حرمان المرأة من الحقوق السياسية .

أما أية « وقرن فى بيوتكن .. » سورة الأحزاب (آية ٣٣) فهذه تشى بالخصوصية حيث إنها قاصرة على نساء النبى آية الحجاب خاصة بنساء النبى » .. « واذا سألتموهن متاعاً فسألوهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً إن ذلكم كان عند الله عظيماً .. سورة الأحزاب (آية ٥٣) .

أما حديث النساء ناقصات عقل ودين « فيرى الدكتور عبد الحميد متولى أن هذا الحديث مدسوس على الرسول عليه الصلاة والسلام لأنه يجافى العقل والمنطق والصواب ، لأنه لو صح هذا الحديث لما ترتب عليه حرمان المرأة من الحقوق السياسية فحسب بل كان الواجب فرض الحجر عليها أو على الأقل عدم جواز تصرفها فى أموالها إلا بإذن الزوج ولكن الإسلام أعترف بأهلية المرأة كاملة فأثبت لها حق التمليك وحق التصرف فى أموالهن بأنواعه المشروعة فليست الأنوثة من أسباب الحجر فى التشريع الإسلامى كما كان الشأن فى القانون الرومانى فى بعض

العصور وكما كان في العصر الحديث في القانون الفرنسي حتى عام ١٩٣٨ ، ويضيف الدكتور متولي قائلاً « أنه إذا كان صحيحاً أن النساء ناقصات عقل ودين لما أجاز الإمام أبو حنيفة للمرأة أن تتولى القضاء في بعض الحالات ، ولما كان دخل منهن في عداد الصحابة الذن عرفوا بالافتاء ، ولما عرف منهن في التاريخ الإسلامي كثير من العالمات في الحديث والفقه والأدب وغيره » . ويحتج قائلاً « ثم كيف تتبع العقول صحة هذا الحديث وقد كان أول من آمن بالرسول امرأة وهي زوجته الأولى السيدة خديجة بنت خويلد ، حين جمع القرآن في مصحف واحد أودع أمانه لدى امرأة وهي حفصة بنت عمر بن الخطاب وزوجة الرسول ، وظل محفوظاً لديها منذ عهد الخليفة الأول أبي بكر إلى عهد الخليفة الثالث عثمان حيث أخذه منها واعتمد عليه في نسخ المصاحف الرسمية التي كتبت وأرسلت إلى الأمصار لأجل النسخ عنها والاعتماد عليها » .

بيد أن البعض لا يتفق مع الدكتور عبد الحميد متولي فيما ذهب إليه من عدم صحة الحديث ، ويرون أن الحديث ورد في كتاب الصحاح وبالأخص « صحيح البخاري وصحيح مسلم » الأمر الذي يتعين معه عدم انكار هذا الحديث أو الطعن فيه.. ويرون أن الحديث بسياقه وهدفه لا يعد تشريعاً عاماً أي أنه غير ملزم لنا في العصر الحديث ولا يعول عليه في حرمان المرأة من الحقوق السياسية ، وليس أدل على ذلك من أن عمر بن الخطاب قام بتعين امرأة هي الشفاء بنت عبد الله ولاية الحسبة في السوق وهي وظيفة عامة تمنع بمقتضاها الغش والتدليس والاحتكار .

ولا يصح الاستناد إلى العرف لعدم تولية المرأة للولايات العامة ، فالعرف يتغير بتغير الزمان والمكان والإحكام المستمدة منه تختلف باختلاف الزمان والمكان ، ولهذا لا يصح عرف سابق بعدم تولية المرأة للولايات العامة على فرض صحته – لأن يكون ملزماً لنا ومصدراً للأحكام الدستورية في العصر الحديث .

## الإطار الدستوري وحقوق المرأة السياسية

ظلت المرأة فى مصر مدة طويلة محرومة من حقوقها السياسية حتى عام ١٩٥٦ .. صدر أول دستور بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، إذ اعترف للمرأة بحقها فى الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية والمؤسسات السياسية ، ثم خصصت لها الحكومات المتعاقبة عدداً من المقاعد فى المجالس التشريعية ، الأمر الذى كان يعنى معه ضرورة أن يرشح عدد من النساء نفسه فى انتخابات المجالس التشريعية وضرورة أن ينجح عدد منهن فى المجلس التشريعى وبالتالى جبرية أن يوجد فى المجلس من يمثلهن من النساء ، وظل الحال على هذا المنوال حتى قامت الحكومة الحالية من فترة قصيرة بإلغاء هذا التخصيص .

والمشكلة لا تكمن فى تمثيل المرأة فى المجالس النيابية من عدمه بقدر ما تكمن فى حركة المجتمع برمته وما يختمر فيه من قيم ومبادىء ، بمعنى أن المعيار الحقيقى لتمثيل المرأة وممارستها حقوقها السياسية لا يتحدد بمجرد نصوص بين دفتى الدستور أو فى قانون من القوانين ، بقدر أن يسير المجتمع فى حركته العامة نحو تهيئة الظروف لممارسة هذه الحقوق . والمقصود هنا بالمجتمع - النظام السياسى والاقتصادى والإجتماعى والتربوى - فالمرأة جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع وإذا كان لها ذاتية مستقلة به إلا أنها لا تستطيع أن تمارس وظائفها ونشاطها إلا داخل اطار عام وفى حركة انسجام معه أما إذا كان المجتمع ككل يفرز عقبات وعوائق أساسية تحول دون أن يمارس هذا الجزء وظائفة - حتى ولو اعترف المجتمع للمرأة بحقوق وامتيازات معينه - فإنها تصبح حبراً على ورق ومجرد حروف صماء لا حياة فيها ولا حركة . والدليل على ذلك ما نشهده من عزوف غالبية المواطنين عن ممارسة حقوقهم السياسية ، فإذا كان الرجل لا يمارس هذه الحقوق فما بالك من المرأة . إن مشاركتها وإقبالها على ممارسة هذه الحقوق ضعيفة للغاية - ويكاد - يقتصر على عدد محدود للغاية من النساء .

والدستور المصرى والقوانين المصرية تعطى المرأة الحرية كاملة فى ممارسة الحقوق السياسية ، وهى متساوية تماماً مع الرجل ، فالمادة ٤٠ من الدستور الحالى

والصادر عام ١٩٧١ تقرر : « المواطنون لدى القانون سواء وهو متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا يميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة».

ومن المفروض أن تجسد القوانين واللوائح هذه المساواة وإلا كانت غير دستورية .

ولكن بالرغم من هذا التقرير والاعتراف للمرأة بهذه الحقوق على صعيد الدستور والقانون إلا أن المعيار الأساسى لذلك هو مدى تطبيق هذه القوانين – كما أسلفنا – وبلورتها على أرض الواقع ، وهو الأمر الذى ما زال يقرر بأن البون ما زال شاسعاً بين ما تقرره الدساتير والقوانين وبين التنفيذ على أرض الواقع .

فإذا كان الفقه القديم يرى أن حرمان المرأة من حقها فى الانتخاب ؟ يتعارض مع مبدأ الانتخاب العام ، فإن الفقه الحديث يرى غير ذلك تحت ضغط التطورات الهائلة التى حدثت فى بنية المجتمعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومشاركة المرأة للرجل فى جميع مجالات الحياة . وهكذا تعتبر أغلب الدول فى العالم اليوم إن حرمان المرأة من حقها فى الانتخاب منافياً لمبدأ الديمقراطية وروح الانتخاب العام ، كما أن المساواة بين الرجل والمرأة أصبحت تمثل اليوم قاعدة القانون العام فى معظم الدول الديمقراطية وأن مبدأ المساواة فى هذا المجال أستقر فى ضمير الإنسان المعاصر .

## البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحقوق المرأة السياسية

ترتبط أوضاع الأفراد فى أى مجتمع من المجتمعات ببيئته الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير ، ولا شك أن هذه البيئة يؤثر عليها النظام السياسى القائم تأثيرات جوهرية ، كما أن هذه البيئة تؤثر عليه أيضا تأثيرا حاسما . وينعكس هذا كله على أفراد المجتمع من حيث تمتعهم بحقوقهم أو اهدار هذه الحقوق ومسخها نظريا وعمليا .

وتشكل الأوضاع الاقتصادية السائدة درجة التطور التى تمر به ومستويات معيشة الناس ماديا . وتعمل الثقافات والقيم السائدة والقوانين الحاكمة ومناهج التعليم والتربية وأفكار وأجهزة الإعلام وفلسفة النظام السياسى وما درج عليه الناس فى علاقاتهم على تشكيل البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

ومن الملاحظ أنه كلما كان المجتمع يسعى نحو تحقيق مشروع حضارى معين ، نابع من رؤية معينة للناس والنظام وترجم ذلك فى خطط تنموية اقتصادية وتربوية وتعليمية واجتماعية وصحية طموحة ، كلما احتلت المرأة مكانتها بجوار الرجل وتضافرت جهودها من أجل تقدمها وتقدم مجتمعها .

ولكن عندما تغيب خطط التنمية وتنعدم الرؤية ويعيش الشعب تفتك به الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتطحنه ظروف المعيشة ، تتكون بؤر التعصب وتكثر محاولات تأكيد الذات الفردية عن طريق أعمال غير مألوفة وغير عاقلة ، وفى سبيل ذلك يتصادم الأفراد بعضهم ببعض ، كل يحاول أن يمر على حطام الآخر وتتكون بؤر الإرهاب والتعصب . وعندما يغيب العدل والتوزيع العادل لثروات المجتمع على أفراده العاملين ينشطر المجتمع دون رحمة إلى شطرين : أغلبية ساحقة لا تسد رمقها وأقلية مرفهه تستأثر بثروات المجتمع .. وتعمد هذه القلة فى سبيل الحفاظ على امتيازاتها إلى اشغال الأغلبية بقضايا هامشية تدور حول الجنس والرجس والشيطان ... الخ وكلما غابت الشروط المعقولة للحياة من مسكن ملائم وأغذية صحية وملبس معقول ومساحة من الهواء النقى يستنشقها الناس ، كلما انغمسوا فى هذه الأمور الهامشية وتعصبوا لها ، وكلما ازدادوا فقرا وبؤسا وانعدم وعيهم كلما كانت غرائزهم واهتماماتهم تتوجه نحو هذه القضايا الفرعية وتشتد العداوة بينهم ، ويكثر التعصب

والانحلال فى الوقت نفسه وتكون المرأة فى هذا المناخ هى قطب الرحى ومركز الثقل ، وتتوجه إليها كل الاتهامات وتنصب عليها كل اللعنات فهى رجس من عمل الشيطان وعورة فى الزمان والمكان . وبدلا من النظر اليها ككائن انسانى شريكا للرجل يعمران بتعاونهما الأرض ويحفظان النسل ويقيمان الحضارة والمدنية .. بدلا من ذلك تنمو الغرائز الهمجية وتخيم سحابات من الأفكار السوداء على المجتمع وتقذف به فى مهاوى من التأخر والتخلف .

واذا كانت المرأة المصرية قد نالت حقوقها السياسية فى فترة مبكرة عن أخواتها من الدول المحيطة بها فى المنطقة ، كما أن مصر شهدت أقدم حركات للمرأة فى المنطقة تطالب بحرية المرأة والاعتراف لها بكينونتها وارادتها وظهرت رائدات مشهورات فى هذا المضمار أمثال هدى شعراوى وإذا كانت المرأة المصرية – على أثر ذلك وبعد أن أتت هذه الحركات بعض ثمارها – فخرجت إلى العمل ، وباتت تعمل فى معظم المواقع بجانب الرجل ، وزاد عدد المتعلمات زيادة كبيرة سواء فى المدينة أو فى مراكز الريف .. فأمام كل هذا لا يستقيم اليوم أن ترتفع الأصوات من البعض تريد أن تعصف بهذه الأوضاع التى أعتبرت حقوقا مكتسبة لا يجوز المساس بها ، على الصعيد القانونى ووضعية اجتماعية واقتصادية وحقيقة واقعة – يصعب هدمها – على الصعيد الاجتماعى وحقيقة حضارية على الصعيد الفلسفى والتاريخى .. كيف يستقيم بعد هذا الشوط الطويل من عمل المرأة المصرية والاعتراف لها بحقوقها السياسية ، أن تعود مرة أخرى لمناقشة هذا الأمر .. أى نناقش مرة أخرى فى البديهات والمسلمات .

ولكن الخشية كل الخشية أن اشتداد ساعد الهجمات الشرسة ضد المرأة التى تطالبها بالقبوع فى المنزل والعصف بكل هذه الفترة التاريخية الطويلة .. وتكرار القول بضرورة عودتها إلى منزلها عبر وسائل الاعلام المختلفة ولد الاحساس لدى الكثير من النساء بأنهن ناقصات عقل ولا يصلحن للأعمال السياسية ولا يصلحن لأى عمل .. بمعنى أن هذه الأقوال وتكرارها أفقدهن الثقة فى أنفسهن ، واقتنع البعض منهن أن دورهن يقتصر على الإنجاب والرضاعة .

وإذا كنا نؤمن بأن ليس من المجدى أن نقرر حقوقا ونمنح امتيازات للمرأة المصرية بين دفتى القانون وعلى مستوى الأوراق والدفاتر دون أن نبذل الجهد لتهيئة البيئة من حولها لكى تصلح لممارسة هذه الحقوق ،، إذا كنا نؤمن بذلك فإن من العيب المطالبة بهذه الحقوق فقط دون العمل على تهيئة المناخ المناسب لأداء هذه الحقوق

وبلورتها وترجمتها من على الصعيد النظرى إلى العملى .وآية ذلك أن تجارب السنوات السابقة من ١٩٥٦ إلى اليوم تبين بوضوح عدم إقبال المرأة المصرية على ممارسة حقوقها السياسية ، ويكون من الغبن أن نعلق هذه المسئولية على عاتقها .. فعزوفها عن ممارسة هذه الحقوق لا يقتصر عليها وحدها فالغالبية العظمى من الرجال الذين يتمتعون بالحقوق السياسية لا يقبلون على ممارسة هذه الحقوق .. وتتضافر مجموعة من الأسباب تؤدى إلى حدوث مثل هذه الظاهرة .. فنحن لسنا بحاجة إلى القول بأن الثقة بين المواطن وبين الإدارة .. وشعور المواطن بأن لا قيمة لصوته فى الانتخابات لأن ما تريده الإدارة هو الذى سيكون ويتقرر .. ولكن الأسباب الأخرى تتضافر بقوة مع السبب المتقدم لكى تنتج الظاهرة السالفة وهى قلة الوعى وانشغال المواطن بالجرى وراء لقمة العيش وعدم إحساسه بالأمان سواء فى يومه أو غده.. وصعوبة الحصول على احتياجاته الضرورية ، إن هذا المناخ وهذه البيئة لا تعد – بالقطع – صالحة لممارسة المواطن لحقوقه السياسية وإقباله على المشاركة السياسية بحماس وجد .. وإذا كان هذا حال المواطن ، فمن باب أولى أن لا تقبل المواطنة أو المرأة على ممارسة هذه الحقوق لأنها تتحمل الكثير من الأعباء فى هذه البيئة .. فبجانب عملها فى منزلها وصعوبة حصولها على احتياجات المنزل بسهولة وصعوبة وصولها إلى عملها والرجوع منه حيث تتكبد المشاق والعناء.. أى أن أزمتها مضاعفة.. فى وسط هذه البيئة لا يمكن للمرأة المصرية أن تشارك سياسياً بجدية وحماس .

واذا كانت ظاهرة عزوف المواطن عن ممارسة حقوقه السياسية ظاهرة للعيان ونجد أسبابها فيما تقدم إلا أن الأسباب الأشمل والأعم تتعلق بوضع مصر ودورها الحضارى الرائد فى هذه المنطقة ، فعلى الصعيد الدولى ، تبرز قوى متعددة تعمل على تحجيم مصر وحصر دورها داخل حدودها وفرض مفاهيم ومدركات فكرية عفى عليها الزمن وتجاوزتها تطورات مصر فى صنع حضارتها منذ زمن بعيد .. ولكن هذه القوى تعمل بلا هوادة على مداعبة عقول الاجيال الجديدة بهذه المفاهيم المختلفة عن : المرأة وعن الوحدة الوطنية وعن الوطن والقومية .

وعلى الصعيد الإقليمى توجد دول متعددة فى المنطقة على رأسها « اسرائيل » تعمل على هدم كل أسس التطور والإنطلاق فى مصر ، وتعمل على اغراقها فى دومات لا متناهية من مشاكل الفتن الطائفية ، وخلخلة وحدتها الوطنية وإغراق شبابها بقضايا هامشية وفرعية مثل قضية المرأة واعتبارها لب القضايا وسبب المشاكل ، إلى جانب إغراقه بأنواع متعددة من المخدرات لكى تكتمل حلقة تغييب العقول .

وعلى الصعيد المحلى برزت قوى اجتماعية متعددة تتشابك مصالحها مع القوى الإقليمية والدولية السالفة فى تكريس هذه الأوضاع وتدهور مصالحها وتنمو مع تعطيل كل فرص النمو والانطلاق لمصر وفض دورها الحضارى الرائد فى المنطقة .

وللخروج من هذا المأزق كله لا بد من المضى قدما فى تحرير واستقلال القرار السياسى والاقتصادى ، ولن يتأتى هذا إلا من خلال خطة اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية حقيقية تتوجه فى الأساس لرفع مستوى الأغلبية الساحقة من المواطنين : اقتصاديا وتعليميا وصحيا وثقافيا واجتماعيا ، حشد كل الموارد لتنفيذها. وقد يتصور البعض أن هذا الأمر سهل ويسير ولكنه مع الأسباب المتقدمة فى منتهى الصعوبة ولكن بالرغم من كل ذلك تبقى الإرادة الوطنية الشريفة لتحقيق هذا الأمل والخروج بكنانة الله فى أرضه من دومات التبعية والمشاكل الحياتية التى تتولد عنها .

## الفصل الثانى

## المشاركة السياسية

حاول عدد من علماء الاجتماع السياسى تحديد معنى المشاركة السياسية ولكى يتضح هذا المعنى يجب أولاً التعرف على مفهوم المشاركة .

تعرف المشاركة بأنها « العملية التى من خلالها يؤدى الفرد دوراً فى الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصه لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وأنجاز هذه الاهداف » .

أما المشاركة السياسية « فتشمل الأنشطة السياسية المباشرة ( الأولية ) . والأنشطة غير المباشرة ( الثانوية ) . ومن أمثلة المشاركة فى الأنشطة السياسية المباشرة - تقلد منصب سياسى - عضوية الحزب - الترشيح فى الانتخابات - التصويت - مناقشة الأمور العامة .

أما أمثلة الأنشطة غير المباشرة ، فهى تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة ، العضوية فى هيئات التطوع وبعض أشكال العمل فى الجماعات الأولية وتقوم عملية المشاركة على أربعة مبادىء :

١ - لا تعنى المشاركة مشاركة أفقية أى بين أناس من طبيعة واحدة ، وإما مشاركة أفقية رأسية بين مختلف المستويات والهيئات .

---

يعتمد هذا الجزء على كتابات :

(١) د. بدرية شوقى عبد الوهاب - المشاركة السياسية للمرأة - يونيه ١٩٩٥جامعة أسيوط .

(٢) د. إجلال خليفة - الحركة النسائية الحديثة - القاهرة ١٩٧٣ المطبعة العربية الحديثة .

(٣) د. أحمد طه محمد - المرأة المصرية بين الماضى والحاضر - مطبعة دار التأليف - القاهرة ١٩٧٩ .

(٤) د. عبد الله هديه - المشاركة السياسية للمرأة - مقالات متعددة ومنشوره فى جريدة الوطن الكويتية ١٩٨٥ .

٢ – أتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهى الجديرة والأحق بتحديد الاولويات واتخاذ القرارات، وإنما لابد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لا مشاركة الصفوة فقط .

٣ – يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة ، والفقراء بصفة خاصة . كما أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة وإنما تشارك فى وضعها الجماهير .

٤ – يجب أن تتضمن عملية المشاركة ، عملية الضبط ، والرقابة ، والمشاركة فى أتخاذ القرار ، بجانب تبادل الآراء بين القاعدة ، والقمة ، والعكس . وتختلف درجات المشاركة فى نظر بعض علماء الاجتماع ، وفيما يلى عرض لهذه الدرجات ، مع العلم بأن هذه الدرجات تمثل شكلاً هرمياً ، تمثل قمته (رقم ١) أعلى درجات المشاركة وقاعدته (رقم ١٠) أدنى درجات المشاركة ، وبينهما درجات متفاوته عن المشاركة (٤) وهى كالآتى :

١ – تقلد منصب سياسى أو إدارى .

٢ – السعى نحو منصب سياسى أو إدارى .

٣ – العضوية النشطة فى التنظيم السياسى .

٤ – العضوية العادية فى التنظيم السياسى .

٥ – العضوية النشطة فى التنظيم شبه السياسى .

٦ – العضوية العادية فى التنظيم شبه السياسى .

٧ – المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة .

٨ – المشاركة فى المناقشات السياسية غير الرسمية .

٩ – الاهتمام العام بالسياسة .

١٠ – التصويت .

## المشاركة السياسية للمرأة :

تعتمد المشاركة السياسية إعتماداً كبيراً على البناء الاجتماعى . وبالتالى فقد يكون البناء الاجتماعى دافعاً إلى المشاركة السياسية ، وقد يكون عائقاً لها مانعاً لبعض فئات الافراد من المشاركة فيها ( كالنساء مثلاً ) .

كذلك يجب أن نلاحظ أن المشاركة السياسية مرتبطة بغيرها من أنواع المشاركة في شئون الحياة الأخرى . فإذا حرم على المرأة مثلاً المشاركة في بعض مجالات الحياة ، مثل منعها من المشاركة كمقاتلة في الحرب . فيمكن أن نتوقع عدم مشاركتها في مجالات أخرى كالسياسية . وذلك لأن المشاركة في المجال السياسي تقوم على ديمقراطية المشاركة في مجالات أخرى . كما أنها تعتمد على المساواة التامة بين المرأة والرجل واعتبار المرأة إنساناً له ما للرجل من حقوق ، وعليها ما على الرجل من واجبات .

وتعتبر المشاركة السياسية أحد المظاهر الحضارية للمجتمع « ولما كانت المشاركة السياسية للمرأة تختلف بإختلاف الأحوال ودرجات العمران ، فإن الارتقاء الحضاري والاجتماعي إنما يقاس بمنزلة المرأة في المجتمع وربما يتركه هذا الارتقاء المادي والأدبي منه استنارة العقل وتهذيب السلوك » .

ومن المؤيدين لأهمية دور المرأة في المشاركة السياسية الكاتب مصطفى المستكاوي . الذي أكد أن المرأة يجب أن تأخذ دورها الكامل الفعال في العمل السياسي حتى يمكن أن تكون لها فاعلية أكيدة وعميقة في بناء المجتمع . والواجب أن تمثل المرأة على أوسع نطاق ، وفي كل تشكيل ، وعلى كل المستويات . وأن تتاح لها الفرصة الكبيرة لتولي القيادة أيضاً على أوسع نطاق . ومن الضروري أن تعطى منظمة الاتحاد النسائي كل الامكانيات التي تدعم نشاطها ، وتعززه ، وتمكنها من أداء رسالتها الانسانية السياسية في خدمة المجتمع ، وتأكيد سلامة التنظيم السياسي .

ولكن المرأة بدورها في المشاركة السياسية يجب أن تتحرر من التقاليد التي تمنعها من المشاركة ، وتعطى لها الفرصة لإثبات ذاتها في هذا المجال . وقد وضح بعض الكتاب « أن تحرير المرأة ومباشرتها حقوقها السياسية إنما هي مسألة تقررها الظروف والعلاقات الاجتماعية والانتاجية التي تحكم المجتمع ، فهي التي تحدد سلوك المرأة السياسي والاجتماعي . غني عن البيان أن هذا المفهوم يجعل تحرير المرأة مسألة لا تخصها وحدها بقدر ما تخص المجتمع ككل ، وليست المرأة إلا جزء من الكل . ولذلك لابد من ربط تحرير المرأة بتحرير المجتمع برمته من كل ألوان الاضطهاد والاستغلال ، أي بالثورة الاجتماعية .

مما سبق لنا أنه لا يمكن فهم السلوك السياسى للفرد بعيداً عن التنظيم الاجتماعى السائد فى المجتمع ، وذلك لأن السلوك السياسى جزء من السلوك بوجه عام . وسلوك الفرد ينبع من القيم والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية السائدة فى المجتمع ، وبناء على هذه العناصر جميعاً يتوقف شكل المشاركة السياسية للمرأة ومدى قوتها . أى أن البناء الاجتماعى والقيم والتقاليد قد تجعل من المشاركة ، مشاركة شكلية فقط ، بمعنى أن القانون يعطى للمرأة الحق فى المشاركة ولا يستطيع أن يسلبها هذا الحق ، ولكن عندما يأتى دور التنفيذ نجد أن هناك عوائق تمنع المرأة من الاشتراك فى أنشطة كثيرة داخل المجتمع ومنها المشاركة السياسية .

هذه العوائق تعتبر كالسد المنيع الذى يجعل المرأة ، التى مهما بلغت من التعليم ومهما ارتقت فى المناصب العليا ، مازالت مقيدة بأغلال وسلاسل ، وسنتعرض لهذه العقبات فيما بعد .

معنى هذا أن المشاركة السياسية تعتبر مسألة متصلة بالواقع الاجتماعى وهى تسود أكثر فى المجتمعات المتقدمة ، وتدل على الحرية والوعى الذى وصلت إليه هذه المجتمعات . فإذا شاركت المرأة فى الجانب السياسى ففى هذا احترام لمكانة المرأة واحترام للمجتمع الذى تمت فيه المشاركة ، ذلك لأن المجتمع الذى يعطى الفرصة للمرأة لتشارك سياسياً هو مجتمع وصل إلى أعلى درجات الرقى والتحضر وفى هذا اعتراف كامل بالدور الهام الذى تقوم به المرأة فى مجالات أخرى كمجال التنشئة الاجتماعية ، وتكوين الاتجاهات والمواقف الفكرية ، وفى خلق أجيال يمكن الاعتماد عليها فى تكوين مستقبل مشرق .

# المشاركة السياسية المباشرة للمرأة المصرية

سبق أن وضحنا أن المشاركة السياسية « تشمل الأنشطة السياسية المباشرة ( الأولية ) ، والأنشطة غير المباشرة (الثانوية) . ومن أمثلة المشاركة فى الأنشطة السياسية المباشرة – تقليد منصب سياسى – عضوية الحزب – الترشيح فى الانتخابات – التصويت – مناقشة الامور العامة .

أما أمثلة الانشطة غير المباشرة فهى تمثل المعرفة ، والوقوف على المسائل العامة، العضوية فى هيئات التطوع ، وبعض أشكال العمل فى الجماعات الأولية .

وسنتناول فى هذا الجزء من الدراسة بعض جوانب المشاركة السياسية المباشرة وغير المباشرة والتى يمكن أن نحددها فيما يلى :

**١ - المرأة وتقلد المناصب السياسية :**

يتم تقلد المنصب السياسى إما عن طريق الفوز فى الانتخابات أو عن طريق التعبير التعيين المباشر . ويمارس الشخص الذى تم أختياره للقيام بمهام هذا المنصب أموراً معينة يحددها المنصب نفسه ، ويمكن تحديد بعض المناصب السياسية الهامة التى تقلدتها المرأة فيما يلى :

**أ - المرأة فى الوزارة :** تعتبر الدكتورة حكمت أبو زيد أول سيدة تقلدت منصب الوزيرة ، وذلك فى عام ١٩٦٢ حيث تم تعيينها من قبل رئيس الجمهورية كوزيرة للشئون الاجتماعية .

وفى عام ١٩٧١ تم تعيين الدكتورة عائشة راتب فى نفس المنصب . وقد استمرت فى هذا المنصب حتى عام ١٩٧٧ عندما عينت الدكتورة أمال عثمان وزيرة التأمينات الاجتماعية ، ثم الدكتورة أمينة الجندى . والحقيقة أن الدور الرئيسى فى تشجيع المرأة فى تقلد هذه المناصب فى الوقت الحاضر يتمثل فى جهود السيدة سوزان مبارك .

**ب - المرأة فى مجلس الشعب :** تعتبر عام ١٩٥٧ أحد السنوات الحاسمة فى تاريخ كفاح المرأة . ففى هذا العام ولأول مرة ، أصبحت المرأة عضواً فى مجلس الأمة .

ولكن الملاحظ أن نسبة السيدات فى عضوية المجلس كانت منخفضة جداً بالمقارنة بنسبة عضوية الرجال ، ويتضح هذا من الارقام التى أمامنا . فالملاحظ أنه بلغت نسبة المرأة «فى الانتخابات الستة لأعوام ١٩٥٧ ، ١٩٦٤، ١٩٦٩ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ حوالى ٦ر٪ ، ٧ر٪ ، ٨ر٪ ، ٢,٥٪ ، ١,٤٪ ، ٨,٧٪ على التوالى » .

« ومما يذكر أن أرتفاع النسبة فى دورة ١٩٧٩ يرجع إلى القرار التاريخى الذى اصدره الرئيس محمد أنور السادات رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ والذى أعطى المرأة ثلاثين مقعداً فى ثلاثين دائرة أنتخابية » . واستمرت المشاركة فى صعود وهبوط حتى انتخابات مجلس الشعب سنة ٢٠٠٠ ، وتضطر السلطة لتعيين عدداً منهن فى النسبة المخصصة لها وهى عشر مقاعد .

**جـ - المرأة فى المجالس المحلية :** « أصبحت المرأة المصرية لأول مرة عضواً فى مجلس الأحياء فى يوليو ١٩٦٩ ، حيث عينت عضوتان فى مجلس حى وسط الاسكندرية . وفى عام ١٩٧٥ أنتخبت سبع عضوات فى مجلس محلى محافظة الدقهلية ، وخمس عضوات فى مجلس محلى القاهرة ، وأربع عضوات فى مجلس محلى الاسكندرية ، وثلاث عضوات فى كل من القليوبية والشرقية ، وعضوتان فى الاسماعيلية ، وعضوة فى دمياط وأنتخبت السيدة جيهان السادات رئيسة لمجلس محلى محافظة المنوفية ، وأصبحت – لأول مرة – أول أمرأة ترأس مجلساً محلياً على مستوى المحافظة . وبعد اجراء أول انتخابات فى ظل قانون الحكم المحلى الجديد فى عام ١٩٧٩ ، فازت بعضوية مجلس المحليات ٢٤٠٩ سيدة من ٢٣٩٤٧ عضواً على مستوى الجمهورية » .

« وقد أتاحت الدولة العضوية فى المجالس الشعبية والمحلية لخمسة وعشرين فى المائة على الأقل للنساء ».

### ٢ - المرأة والتنظيمات السياسية :

رغم أن المرأة المصرية اشتركت بصورة غير رسمية فى بعض التنظيمات السياسية ، إلا أن هذه المساهمة لم تتخذ الشكل الواضح إلا فى عهد الثورة ، ففى عام ١٩٥٣ شاركت المرأة فى هيئة التحرير وساهمت مساهمة كبيرة فى « الحرس الوطنى » .

« كذلك كان للمرأة دور هام فى الاتحاد القومى ، والاتحاد الاشتراكى ، الذى أثبتت المرأة فيه جدارتها ، حتى أصبح عدد العضوات العاملات فيه ٢٢٨٩٣٠ عضوة

أى بنسبة ٤,٨ ٪ من المجموع الكلى لعدد الأعضاء . وقد صدرت بعض التشريعات لتشجيع مساهمة المرأة فى الاتحاد الاشتراكى العربى حيث خصص مقعدان للنساء فى كل وحدة أساسية من وحداته » .

### ٣ - المرأة والتنظيمات النسائية :

لم يتكون التنظيم النسائى بصورته الرسمية إلا فى عام ١٩٥٣ عندما طلب من الدكتورة سهير القلماوى دراسة تكوين تنظيم نسائى فى مصر ، ولكن ظهرت بعض الصعوبات التى منعت تنفيذ الفكرة بصورة رسمية .

« وعند قيام الاتحاد القومى ، أنشىء « مكتب المرأة » كأحد المكاتب الرئيسية التى تتكون منها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، وتولتها السيدة / كريمة السعيد . وفى ٧ سبتمبر ١٩٧٥ صدر قرار رئيس الاتحاد الاشتراكى رقم ٣١ بتكون التنظيم النسائى . وفى ٦ سبتمبر ١٩٧٦ صدر قرار الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى رقم ١٢٧ بفتح باب تقديم طلبات عضوية التنظيم النسائى . واجريت الانتخابات لأول تنظيم نسائى على مستوى الجمهورية . وفى عام ١٩٧٧ عدل النظام الأساسى للتنظيم وأصبح منظمة قومية ذات شخصية اعتبارية » . وتبلورت جهود السيدة سوزان مبارك ، فى تكوين المجلس القومى للمرأة الذى يقوم بدور فعال فى بلورة جهود المرأة وتوسيع مشاركتها فى الحياة العامة والسياسية .

### وتتلخص أهم أهداف التنظيمات النسائية فيما يلى :

١ - التعبئة العامة للنساء فى مختلف محافظات الدولة .

٢ - تنظيم جهودهن للقيام بكافة الواجبات التى يفرضها المجتمع المصرى عليهن .

٣ - توعية المرأة بحقوقها السياسية والقومية ، وتبصيرها بوسائل ممارسة هذه الحقوق .

٤ - توجيه النساء لقيد اسمائهن فى جداول الانتخابات .

٥ - الانتظام فى عضوية التنظيم السياسى .

٦ - تنظيم إسهام المرأة فى الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها .

### ٤ - المرأة وعضوية الاحزاب :

رحب مصطفى كامل بالمرأة فى الحزب الوطنى ، ولكن التقاليد لم تكن تسمح بعد بالاعتراف بعضويتها رسمياً فى الحزب . فبقيت تخطب وتشارك بوجدانها ،

وبنشاطها فى كل ما يدعو إليه ، حتى توفى مصطفى كامل عام ١٩٠٨ فوقفت السيدة زينب فواز فى حفل الاربعين فى ٢٠ مارس من ذلك العام تخطب فى السيدات وكانت هذه أحد معجزات مصطفى كامل .

ورغم أن الوقت لم يكن يسمح بعد بالاعتراف بعضوية المرأة فى الاحزاب ، إلا أنه فى عام ١٩١٤ انضمت النساء إلى أعضاء الحزب الوطنى فى مظاهرة عامة نظمها الحزب فى ذلك الوقت .

وفى عام ١٩١٩ تألفت أول لجنة للسيدات الوفديات وكان من أهم أهدافها مقاومة الاستعمار وتضميد جراح المصابين بسبب الثورة ضد الانجليز . وكانت أول لجنة برئاسة شريفة هانم رياض ، ومن أعضائها هدى شعراوى . ثم تألفت عدة لجان مشابهة فى جميع أنحاء الدولة لتنظيم كفاح المرأة المصرية ، فى سبيل الحرية والاستقلال . وكانت صفية زغلول - أم المصريين - رئيسة شرف لجنة السيدات الوفديات وجميع لجان الوفد للسيدات فى مصر .

وقد تطورت عضوية المرأة للأحزاب وخاصة فى عهد الثورة ، حيث سمح للمرأة بالانضمام للأحزاب بعد السماح بممارسة النظام الحزبى فى مصر . وبهذا استطاعت الدولة تقديم ميدان آخر من ميادين المشاركة السياسية فى العصر الحديث.

**٥ - المرأة فى الانتخابات :**

أعطى الدستور المصرى عام ١٩٥٦ الحق للمرأة مى ترشيح نفسها وكذلك فى التصويت فى الانتخابات . ولكن الملاحظ من الاحصائيات أن كثيراً من السيدات لايمارسن هذه الحقوق التى حصلن عليها بعد كفاح مرير ، وأن المرأة المصرية لم تقبل على الاشتراك فى الانتخابات بصورة ايجابية .

وتوضح الاحصائيات أنه قد « بلغ عدد من قيدن أسمائهن في جداول الانتخاب عام ١٩٥٧حوالى ١٤٤,٩٨٣ ناخبة مقابل ٥,٥٧٥,٦٩٢ ناخباً ، بينما بلغت السيدات اللائى زاولن حقها السياسى عند الاقتراع على الدستور ورئاسة الجمهورية فى ذلك الوقت حوالى ٢,٧ ٪ تقريباً عن جملة الناخبين ( ذكور وإناث ) .

وفى عام ١٩٧٥ بلغ عدد المقيدين بجداول الانتخابات ٩,٥٦٤,٤٨٢ شخصاً منهم ١,٥٦٥,٥١٧ من الاناث بنسبة ١٦ ٪ .

وقد يفسربعض الدارسين السبب فى عزوف المرأة عن المشاركة فى الانتخابات إلى أنه حتى عام١٩٧٩ كان التسجيل فى جداول الانتخابات اختياريا . وفى عام١٩٧٩

أصدر الرئيس الراحل محمد أنور السادات قراراً بجعل القيد فى جداول الانتخابات إجبارياً . ومع ذلك فمازالت المرأة لاتشارك المشاركة المتوقعة منها فى هذا المجال ، وهناك عدة أسباب تعوق المرأة فى مشاركتها السياسية سنناقشها فيما بعد .

### ٦ - المرأة فى الاتحاد النسائى :

فى عام ١٩٢٣ تم تأسيس الاتحاد النسائى المصرى بقيادة السيدة هدى شعراوى وكان من أهم أهدافه فى ذلك الوقت ، المطالبة بحقوق المرأة السياسية بوجه عام وحق الانتخاب بوجه خاص ، وكذلك بحق التشريع .

« وفى عام ١٩٣٨ أسهم الاتحاد النسائى المصرى فى بروز تحرك على المستوى العربى ، حيث عقد أول مؤتمر لنساء العرب فى القاهرة فى أكتوبر من ذلك العام ، اشتركت فيه وفود من نساء مصر وسوريا والعراق ولبنان ، والاردن وفلسطين ، ونجحت قضية المرأة فيه من جميع نواحيها » .

بعد ذلك عقد الاتحاد دورات متعددة لمناقشة جميع قضايا المرأة بما فيها القضايا السياسية وغير ذلك من الموضوعات التى تهم المجتمع بوجه عام والمرأة والأسرة بوجه خاص .

« وفى عام ١٩٤٤ نظمت المرأة العربية نفسها فيما يطلق عليه الاتحاد النسائى العربى الام برئاسة السيدة هدى شعراوى . وكان من أبرز قضاياه التى اشتركت المرأة العربية فى بحثها ومناصرتها معبرة عن انفعالاتهاالوطنية والسياسية . وقد ساهم هذا الاتحاد فى جلسات متعددة خلال سنوات طوال فى توضيح كثير من النواحى السياسية والاجتماعية التى تخص العالم العربى .

### أثر المشاركة السياسية للمرأة :

تعرضنا للتاريخ الطويل الذى مرت به المرأة حتى حصلت على حقوقها السياسية . وقد يطرح بعض المتابعين التالى : ماهو أثر المشاركة السياسية للمرأة ؟ فى الحقيقة يمكن للفرد أن يدرك آثاراً كثيرة لهذه المشاركة والتى يمكن أن نلخصها فيما يلى :

( ١ ) شعور المرأة بأهميتها وبأنها عضو نافع فى المجتمع وأنها مساوية للرجل، لها ما له من حقوق وعليها ما عليه من واجبات .

( ٢ ) تساهم المرأة اليوم فى جميع الانشطة والوظائف المختلفة فى الدولة حتى استطاعت أن تصل إلى منصب وزيرة . وفى إعطاء المرأة حقوقها السياسية تقدير كبير لما تقوم به من واجبات تجاه المجتمع .

( ٣ ) نجحت المرأة فى مجالات خاصة ، مثل مجال الأسرة والطفولة « وقد أثبتت التجارب أن النساء كان لهن أثر طيب فى التشريعات الخاصة بحماية الأمومة والصحة العامة ، والموضوعات الاجتماعية كمحاربة الخمور وغير ذلك » . وبهذا تستطيع المرأة أن تساهم فى حل كثير من مشاكل الأسرة بحكم طبيعتها .

( ٤ ) تحظى الدولة التى تعطى المرأة حقوقها كاملة بالتعاون التام من جانب النساء ، وبالتالى فإن المرأة تعمل جاهدة فى تقديم كل ما تستطيع أن تقدمه للدولة .

( ٥ ) هناك أشياء تختص بالمرأة وقد لا يستطيع الرجل فهمها ، أو قد يغفلها . ولكن وجود المرأة فى المناصب السياسية ، واشتراكها بوجه عام فى السياسة ، يساعد على إيضاح مثل هذه الأشياء . حتى تؤخذ فى الاعتبار عند وضع السياسة العامة للدول .

وخلاصة القول أن اعطاء المرأة حقوقها السياسية فيه تقدير لها واعتراف بقدرتها على المساهمة فى المجتمع وكسب رأيها فى كثير من الأمور . كما أن فيه تطبيق للشريعة الاسلامية التى جاء بها النبى محمد صلى الله عليه وسلم .

## عقبات المشاركة السياسية للمرأة :

وضحنا سابقاً أن المرأة رغم حصولها على حقوقها السياسية إلا أن القليلات فقط هن اللائى يمارسن هذه الحقوق .

وقد أتضح فى بداية هذا البحث ، أن المشاركة السياسية تصل بمشاركة المرأة فى المجالات الاخرى من الحياة . وأن التنظيم الاجتماعى والعادات والتقاليد والقيم قد تدفع المرأة ، إلى المشاركة السياسية ، وقد تعوقها . ومعى ذلك أن المعوقات التى تواجه المرأة وتمنعها من المشاركة السياسية معوقات تأتى داخل المجتمع ، متمثلة فى صورة قيم ، وعادات ، وتقاليد ، ونظم اجتماعية تقف كالسد المنيع ، وتحرم المرأة من المشاركة السياسية .

وقد وضحت بعض نتائج الابحاث فى هذا المجال أن أسباب عدم الموافقة على منح المرأة حق الانتخاب هى : « أن التقاليد تمنع هذا الحق ، المرأة للمنزل فقط ،

المرأة ناقصة عقل ودين - الدين يحرم ذلك . وتتفق هذه النتائج مع ماتوصل إليه لقياس اتجاه الرأى العام بمدينة القاهرة نحو منح المرأة حقوقها السياسية » .

وسنحاول هنا أن نتعرف على معوقات المشاركة السياسية فى مجتمعنا المصرى ، والتى يمكن أن نلخصها فيما يلى :

## ( ١ ) التنشئة الاجتماعية :

إن التنشئة الاجتماعية للمرأة تختلف عن تنشئة الرجل . فالتنشئة الاجتماعية للمرأة تعدها لدور « الأنوثة » فى المستقبل ، كأن تكون ربة بيت وأماً نموذجية وزوجة صالحة .... الخ .

وبناء على ذلك توجد اهتمامات متصلة بعالم « الأنوثة » الذى ستعيش فيه الفتاة فيما بعد ، كأن تتعلم الحياكة ، وطهى الطعام ، وإدارة المنزل ... الخ .

وتعتبر الأمور السياسية ، أمور فيها « ذكورة » ولاتهتم بها المرأة وبالتالى فهى تدخل فى عالم الرجل .

ونحن نعلم أن سلوك الانسان فى المستقبل يعتمد اعتماداً كبيراً على التنشئة الاجتماعية التى مر بها . وتوضح مارجريت ميد Mead هذه الصلة ( بين السلوك والتنشئة الاجتماعية ) من خلال دراستها لثلاثة قبائل اختلف فيها نوع التنشئة مما أدى الى اختلاف سلوك المرأة فى كل منها فيما بعد ؛

والملاحظ فى بيئتنا المصرية أن الأم تعلم ابنتها أن تكون زوجة صالحة وطاهية ماهرة وأماً حنون . ولكنها لا تقدم لها أى نصائح تعودها على الاشتراك فى الاهتمامات السياسية فى المستقبل .

وقد دلت الدراسات فى بعض الدول المتقدمة مثل دراسة سوزان كيلر فى الولايات المتحدة الامريكية أنه « رغم الحرية المتوفرة للمرأة فإن اهتمامات المرأة تتركز حول الزوج ، والمنزل ، والاطفال ، وبالتالى فإن التنشئة الاجتماعية تتركز حول اكتساب الفتاة للمهارات المختلفة التى تستخدمها فى يوم من الايام عندما تكون زوجة. ولذلك ونتيجة لمثل هذه التنشئة الاجتماعية نجد أن نسبة قليلة من النساء يساهمن فى السياسية . ويجب أن نلاحظ أن عدم المشاركة السياسية للمرأة تعتبر أحد الظواهرالموجودة فى كثير من المجتمعات » .

### ( ٢ ) الأميـــــــــة :

وتعتبر الأمية أحد العوامل الرئيسية التى تقف عقبة أمام التقدم بوجه عام ، وتقدم المرأة بوجه خاص. وقد وضحنا سابقاً أن نسبة كبيرة من السيدات غير متعلمات . ومن المعروف أن التعليم يوسع مدارك الفرد ويساعده على التعرف على حقوقه وواجباته وعلى المشاركة فى أوجه الحياة المختلفة . وقد أظهر ليبست وجود علاقة ايجابية بين التعليم والتصويت فى الانتخابات والتى هى أحد أوجه المشاركة السياسية .

### ( ٣ ) ضيــق الوقـــت :

تقوم المرأة بواجبات متعددة أثناء اليوم . فهى مسئولة عن نظافة المنزل واعداد الطعام ومعاونة الابناء فى واجباتهم هذا بجانب عملها الأساسى خارج المنزل – اذا كان لديها عمل – والملاحظ أن أعمال المرأة تحتاج إلى وقت طويل لتنفيذها ، وكثيراً ماسمعنا عن ضيق الوقت لكثرة مشاغل المرأة فى المنزل . فهى أول فرد يقوم فى الصباح ، وآخر فرد يأوى الى الفراش فى نهاية اليوم . ونتيجة لذلك « لاتجد المرأة الوقت الكافى للقيام بأعباء أخرى خارج المنزل كالاشتراك فى الانتخابات أو التصويت أو غير ذلك من المشاركة السياسية .

### ( ٤ ) التقاليـــــــــد :

توجد أنواع من الأعمال التى يقوم بها كل جنس على حده والتى يتقبلها الافراد نتيجة لتعودهم مثل هذه الاعمال . فالرجل يختص بأعمال فيها « رجولة » الميكانيكى ، المهندس ، سائق السيارة ، عضو فى حزب ... الخ كذلك توجد أعمال معينة متصلة بالمرأة . ومن الأعمال المنتشرة بين النساء أعمال التدريس والتمريض «والسكرتارية» .. إلى غير ذلك من الأعمال التى تنبغ فيها المرأة .

ونظراً لأن المجتمع تعود على أن يقوم كل جنس بالعمل الملائم له – حسب التقاليد – لذلك فإن اتجاه المرأة إلى السياسة يعتبر خروجاً عن التقاليد ، حيث إن الاعمال السياسية تختص بالرجل وليس بالانثى .

### ( ٥ ) السمات الشخصية :

تسود بين الناس فى المجتمع المصرى الفكرة القائلة بأن المرأة عاطفية وأنها لا تستطيع تحكيم عقلها فى أمور ومواقف متعددة ، أما الرجل فهو يتصف بإستخدام العقل فى كل أمورة ( النساء ناقصات عقل ودين ) .

ونظراً لأن الأمور السياسية ليس لها صلة على الاطلاق بالعاطفة بل تحتاج من الفرد التفكير العميق واستخدام العقل فى كشف أمورها لذلك فإن طبيعة المرأة تمنعها من المشاركة السياسية لهذا السبب ، ويعتبر هذا إدعاء غير صحيح عن المرأة .

## ( ٦ ) مطالب الحياة السياسية :

نظراً لأن المشاركة السياسية تقتضي من الفرد أن يكون بصفة مستمرة متصلاً بالحياة العامة - كالمساهمة فى ندوات ، أو مناقشات أو غير ذلك - ونظراً لأن حياة المرأة تعتبر شبه سرية وليست ملكاً للجميع وأماً مكانها الأساسى فى المنزل ، لذلك فإن كثيراً من الرجال يمنعون النساء من المشاركة فى المجال السياسى .

## ( ٧ ) طريقة المشاركة :

يعتبر التصويت فى الانتخابات من أكبر أنواع المشاركة السياسية . ولكن لكى تستخرج المرأة بطاقة الانتخاب يجب الاتصال بمركز الشرطة . وفى مجتمعنا المصرى يعتبر مركز الشرطة من الأماكن التى يحرم على السيدات حتى الاقتراب منها نظراً للشبهات التى قد تنتج عن دخول المرأة مركز الشرطة ، ولذلك فإن كثيراً من النساء يمتنعن عن المشاركة السياسية خوفاً من الذهاب لمركز الشرطة .

## ( ٨ ) الضغط الاجتماعى :

يتعرض الرجل لضغوط إجتماعية كثيرة تشجعة علي الاشتراك فى السياسة . بعض هذه الضغوط تتمثل فى : تأثير الأصدقاء ، تأكيداً للرجولة ، والتقاليد ... الخ .

أما المرأة فليست هناك ضغوط اجتماعية تدفعها إلى المشاركة السياسية، بل على العكس فهناك ضغوط اجتماعية تبعدها عن مثل هذه المشاركة وتتمثل هذه الضغوط فى تأثير الآباء والأزواج على النساء ، وكذلك التقاليد والقيم السائدة .

## ( ٩ ) التفاضل بين أعمال المرأة :

هناك أعمال يجب أن تعملها المرأة مهما بلغت من تعليم أو وصلت الى أعلى المناصب هذه الاعمال تعتبر الأساس فى حياتها ، مثل الاهتمام بشئون الزوج والأبناء والمنزل . واذا استطاعت المرأة أن تقوم بجميع هذه الاعباء ( الأولية ) فى حياتها فإنه يمكن لها أن تبدأ فى التفكير فى عمل شىء آخر . وتعتبر المشاركة السياسية عملاً ثانوياً فى حياة المرأة وليست أولياً .

## ( ١٠ ) الدين والمشاركة السياسية للمرأة :

وضحنا سابقاً ، أن الدين الاسلامى لايمنع المرأة من المشاركة فى الأمور السياسية ، بل أن هناك مواقف متعددة توضح مشاركة المرأة السياسية أيام النبى صلى الله عليه وسلم . ومع ذلك فإن بعض الناس يعتقدون أن المشاركة السياسية للمرأة حرام وقد أيدت نتائج أحد الابحاث هذا الاعتقاد .

## ( ١١ ) اختلاط المرأة بالرجل :

تعزل التقاليد والقيم عالم المرأة عن عالم الرجل . وبناء عليه فإن اختلاط المرأة بالرجل ليس متقبلاً فى المجتمع وتحاول المرأة الابتعاد عن الرجل وبالتالى فهى تعيش على هامشية مجتمع تقليدى أبوى .

## ( ١٢ ) خضوع المرأة للرجل :

رغم انتشار التعليم بين الفتيات فى مصر إلا أن المرأة المصرية مازالت تعيش تحت سيطرة الرجل ، سواء كان زوجاً ، أو أباً ، أو أخاً وبالتالى فقد تعودت المرأة على الطاعة والخضوع لأوامر الرجل ونواهيه . ونتيجة لذلك فإن المرأة تجد ضغطاً كبيراً من جانب الرجل لمنعها من المشاركة السياسية وتكون النتيجة الخضوع لهذه الاوامر حتى بعد قيام مناقشات حامية بينهما .

## ( ١٣ ) تعدد أدوار المرأة :

تتعدد الأدوار التى تقوم بها المرأة فهى أم ، وزوجة ، وابنة ، وعاملة وغيرها . وكل دور من هذه الادوار له حقوق وواجبات قد تتعارض مع بعضها البعض . وفى النهاية قد لاتستطيع المرأة أن تقوم بكل هذه الادوار خير قيام . وبناء على ذلك فإن ادخال دور آخر جديد فى حياتها (دورها فى السياسة) لن يقابل بترحيب منها . « إن تعدد الأدوار التى تقوم بها المرأة فى الأسرة تعتبر من أكثر المعوقات التى تعانى منها المرأة وتؤثر على أدائها لعملها حيث إن وظائف الأسرة متعددة » .

مما سبق يتضح لنا أن المرأة ليست بطبيعتها تنفر من السياسية والاشتراك فيها ولكن هناك عقبات متمثلة فى العادات والتقاليد والتنظيم الاجتماعى تقف حائلاً دون مشاركة المرأة . والدليل على ذلك أن المرأة استطاعت أن تتخطى هذه العقبات نجحت نجاحاً باهراً فى السياسية ، والتاريخ ملىء بأمثلة كثيرة من هذا النوع .

ولم تقف المرأة مكتوفة الأيدى ، بل قامت «حركات التحرير النسائى الحديثة التى تحاول تغيير نظرة المجتمع للمرأة وتتضمن أهدافاً من الدعاوى السابقة التى كانت تقتصر مطالبها على تحقيق المساواة بين الجنسين فى بعض جوانب الحياة واقرار العدالة فى المعاملة – وتقوم هذه الحركة على أساس الاعتقاد بإمكانية تغيير العادات والتقاليد المتوارثة والوصول الى نوع من التقريب والالتقاء بين الجنسين » .

**العوامل التى تؤدى الى المشاركة السياسية للمرأة :**

من العوامل التى تساعد على المشاركة السياسية للمرأة ما يلى :

١ - انتشار التعليم بين الفتيات فى جميع مراحلة ، ذلك لأن التعليم يساعد المرأة على فهم الحياة بصورة أفضل ، كما يساعدها على التعرف على ما لها من حقوق وما عليها من واجبات .

٢ - التنمية الاجتماعية الشاملة فى جميع جوانب الحياة وذلك لأن ظاهرة المشاركة السياسية ترتبط بجميع ظواهر المجتمع .

٣ - تغيير بعض اتجاهات الافراد وتعديل نظرتهم للمرأة بصورة تاريخية .

٤ - النظر إلى المرأة على أنها عضو فى المجتمع وليس على أنها « امرأة » .

٥ - إنشاء مكاتب لإستخراج بطاقات الانتخاب خارج مراكز الشرطة على أن تكون هناك مكاتب للرجال وآخرى للنساء .

٦ - إعطاء الحرية الكاملة للمرأة إذ أنها مازالت إلى الآن تحت سيطرة الرجل .

٧ - مساواة المرأة بالرجل فى مختلف المجالات والوظائف .

٨ - تقديم التسهيلات المختلفة حتى يمكن للمرأة المشاركة في السياسة .

٩ - توعية الرجال والنساء على حد سواء لأهمية الدور الذى تقوم به المرأة فى مشاركتها السياسية .

١٠ - محاولة توضيح رأى الدين فى المشاركة السياسية للمرأة حتى لا يحدث لبس فى تفهم حقيقة الأمور .

١١ - تغيير الواقع الذى تعيش فيه المرأة حتى يتلائم مع التقدم والتحضر السائد فى المجتمع .

١٢ - العمل على تكوين رأى عام فى المجتمع يوضح أهمية دور المرأة فى مختلف المجالات بما فيها المجال السياسى .

١٣ - تغيير بعض التقاليد القديمة والتى لاتتناسب مع الوقت الحالى واحلال الأخرى محلها .

١٤ - يجب على المؤسسات التى تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية أن توضح الادوار المختلفة للمرأة ، حتى يكون هناك أطار مرجعى لواجبات وحقوق كل دور .

١٥ - القضاء على بعض التقاليد القديمة والتى تقف عقبة أمام التحضر .

١٦ - نشر الثقافة بين النساء فى المجتمع ، وذلك لمساعدة المرأة على التعرف على حقيقة الأمور ، واتســاع مداركها ، ويجــب أن نعلم أن الثقافة تختلف تماما عن التعليم .

١٧ - مساعدة الرجل ومساندته لها ، حتى تستطيع أن تتخطى العقبات التى تقف أمام مشاركتها السياسية .

**تعقـــيـــب :**

اتضح من هذا التحليل للمشاركة السياسية للمرأة ، أن المشاركة السياسية ماهى إلا جزء من أجزاء المشاركة التى تقوم بها المرأة فى مجالات الحياة الأخرى ، وأن القيم والتقاليد والتنظيم الاجتماعى جميعاً تعتبر من الأسباب التى تمنع المرأة من المشاركة فى السياسـة ... ذلك لأن « تحرير المرأة ومباشـرتها حقوقها السياسية إنما هى مسألة تقررها الظروف والعلاقات الاجتماعية والانتاجية التى تحكم المجتمع . وغنى عن البيان أن هذا المفهوم يجعل تحرير المرأة مسألة لا تخصها وحدها بقدر ماتخص المجتمع ككل ، وليست المرأة إلا جزءاً من الكل ولذلك لابد من ربط تحرير المجتمع برمتـه من كل ألوان الاضطهاد والاستغلال أى بالثورة الاجتماعية .

وتعتبر المشاركة السياسية للمرأة أحد مقاييس التحضر السائدة فى كثير من المجتمعات وذلك لأن هذه الظاهرة - المشاركة السياسية - تعتبر ظاهرة حضارية بمعنى الكلمة .

إن نضـال المرأة وحصولها على حـريتـها لم يكتمل بعد ، ذلك لأن حـرية المرأة فى المجال السياسى مرتبطة بحريتها بوجه عام ، وإلى الآن لم تحصل المرأة على حقوقها كاملة فى أى مجتمع .

وعلى الرغم من أن المجتمع يعترف بدور المرأة التقليدى فى الحياة إلا أنه لا يعترف بدورها السيـاسى فـإذا أعتـرف المجتمـع بأدوارها هذه ، فلم يرفض قـدرتها على فـهم الجوانب السياسية ومشاركتها فيها .. إن الفردالقادر على بناء الانسان قادر على فهم الاوضاع والظروف والملابسات التى سيعيش فيها هذا الانسان .

ولا يسـعنا فى هذا المجـال إلا أن نضم صـوتنا إلى صـوت المفكرين . « إن خـيـر الجماعة يوجب تمكين المرأة من العمل جنبا إلى جنب مع الرجل حتى لايصاب نصف المجتمع بالشلل » .

# الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٧١٩١ / ٢٠٠١

بالرغم من أن المرأة المصرية حصلت على حقوقها السياسية منذ ما يقرب من نصف قرن أو أقل قليلاً إلا أن الموضوع ما زال يحظى بأهمية كبيرة فى الآونة الأخيرة ، وذلك لبروز قطاعات كبيرة تتزايد انتشارًا ونفوذًا يومًا بعد يوم ، تحاول أن تعود القهقرى ، ليس بحقوق المرأة السياسية فقط ، أى إنكار هذه الحقوق عليها وسحبها منها ، وإنما بالمرأة ككل ، ككائن يدخل فى نطاق المحرمات ويتعين عدم الاقتراب منه وحبسه داخل جدران المنازل وأسوار البيوت والحجرات ، ويصدر هذا الفكر تحت حجج ومقولات متنوعة تدور فى نطاق من التفكير الدينى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى .